



كلمة

معالي الشيخ الدكتور / احمد ناصر المحمد الصباح، حفظه الله
وزير الخارجية

ممثل

حضرة

صاحب السمو أمير البلاد

خلال الاجتماع رفيع المستوى حول تمويل التنمية

في

عصر (كوفيد 19) وما بعده

والمزمع عقده افتراضياً يوم الخميس

الموافق 2020/5/28

بسم الله الرحمن الرحيم ،،،

معالي / جاستن ترودو، رئيس وزراء كندا الصديقة.
معالي / أندور هولنيس، رئيس وزراء جمهورية جامايكا.
معالي / انتونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة.

أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة،،،

يسرني بداية أن انقل لكم خالص تقدير سيدي حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، على هذه الدعوة الكريمة لعقد هذا الاجتماع الهام في ظل ظروف عصيبة يمر بها العالم بأسره جراء جائحة كورونا المستجد (كوفيد 19) والتي لها من الاثار السلبية على كافة الأصعدة الاجتماعية منها والاقتصادية الامر الذي بلى شك يتدفع لتغيير النمط المعتاد في التعاطي مع الواقع الحالي.

مثمناً الدور الهام الذي تلعبه كل من كندا الصديقة وجاميكا الصديقة والأمم المتحدة في التصدي لهذه الكارثة عبر التعاون مع الجهود الدولية لمكافحةها، فيضل الجانب التنموي وهو لب اجتماعنا اليوم قضية شائكة تحتاج الكثير من العمل لتخطي الخسائر الهائلة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي مما يحتاج إلى جهود مكثفه لتجاوز هذه الازمة.

أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة،،،

إن المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة تدفعهم إلى بذل مزيد من الجهود لدحر تلك الكارثة الصحية المؤلمة والتي كبدت العالم بما يقارب 5 مليون 300 ألف مصاب وما يقارب 350 ألف متوفي في جميع أنحاء العالم، ومن هنا أتقدم بخالص العزاء وصادق المواساة لأسر الضحايا بمختلف الدول، راجياً من الله في الوقت نفسه للمصابين سرعة الشفاء والعافية.

إن دولة الكويت أدركت مبكراً خطورة هذا الوباء العالمي وأن الحفاظ على حياة المواطنين والمقيمين فيها يتطلب تطبيق الإجراءات الصارمة للتعامل مع هذا الفيروس الخطير. فمنذ اليوم الأول لتفشي هذا المرض عملت دولة الكويت على اتخاذ إجراءات استباقية، عبر تطبيق المعايير الاحترازية والوقائية من هذا الفيروس والتي أوصت بها منظمة الصحة العالمية، وفقاً لخطة التأهب والاستجابة الاستراتيجية للتصدي للفيروس حفاظاً على صحة المواطنين والمقيمين والزائرين على حدٍ سواء.

إن دولة الكويت وبإيمانها التام بضرورة التكاتف والتآزر للتصدي لتلك الجائحة التي أصابت القاصي والداني من الدول الشقيقة والصديقة، فلم تكتفِ بالإسراع باتخاذ التدابير اللازمة لحماية مواطنيها وقاطنيها بل وضعت مسؤوليه المجتمع الدولي كأولوية في تعاطيها مع جوانب تلك الجائحة الشرسة، حيث بلغت إجمالي مساهمتها مبلغ 285.5 مليون دولار أمريكي وذلك وفق الخطوات التالية:

- سارعت إلى المساهمة في تقديم الدعم لمنظمة الصحة العالمية بمبلغ 60 مليون دولار أمريكي في محاوله لدعم الجهود التي تبذلها المنظمة للتصدي لهذه الجائحة، منها 50 مليون دولار أمريكي لدعم جهودها في عدد من الدول الأكثر تضرراً.

- بادرت بالمساهمة بمبلغ 40 مليون دولار أمريكي إضافي لمنظمة الصحة العالمية دعماً لجهود المجتمع الدولي في إيجاد لقاح فعال لهذا الوباء.
- كذلك عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية تمت تلبية رغبات عدد من الدول بإعادة تخصيص مبالغ سبق الاتفاق عليها في مشاريع ممولة من الصندوق وتحويلها لتغطية متطلبات جهود تلك الدول في مكافحة تلك الجائحة، إلى جانب مساهمته في مبادرة تأجيل سداد خدمة ديون الدول الفقيرة الأعضاء في مؤسسة التنمية الدولية (IDA) والتي تم إطلاقها خلال الاجتماع الافتراضي الذي عقد بتاريخ 2020/04/10 بدعوة من المملكة العربية السعودية بصفتها الرئيس الحالي لمجموعة العشرين لتمكين تلك الدول من حشد وتركيز مواردها الذاتية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا والتي يتم بموجبها تأجيل مدفوعات خدمة الديون (الأقساط والفوائد) المستحقة على تلك الدول خلال الفترة 2020/05/01 الى نهاية عام 2020 وإعادة جدولتها على مدى أربع سنوات ، بما في ذلك سنة واحدة فترة إمهال تبدأ من أوائل عام 2021.
- خصصت مبلغ 1.6 مليون دولار أمريكي لإنشاء مركز أوبئة في افريقيا بالتعاون مع الاتحاد الافريقي.

ومن هذا المنطلق وفي إطار جهود دولة الكويت لدعم المساعي الدولية، فقد حرصنا على تقديم الدعم المادي اللازم لمنظمة الصحة العالمية لما تبذله من جهود في محاولة لاحتواء انتشار هذه الجائحة، وضماناً لاستمرارية عملها في التصدي لتهديد هذا الوباء في البلدان المعرضة لخطره، ومساعدةً منها لدعم ما تقوم به المنظمة من أبحاث خاصة بإنتاج لقاح مضاد لهذا الفيروس وتطوير وسائل مكافحته.

أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة،،

إن بلادي تدرك طبيعة التحدي غير المسبوق الذي تمر به دول العالم، ولا شك أن تداعيات تأثير هذا الوباء سيتسبب بعرقلة نمو اقتصاديات بعض الدول، الامر الذي سينعكس على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي العالمي.

إن المرحلة المقبلة تحتاج من المجتمع الدولي ومؤسساته دراسة المتغيرات العالمية الطارئة وإعداد مشاريع تنموية تلي احتياجات المجتمع الدولي والمحلي وتواكب تطلعاته.

وإذ أدعو من هذا المنبر جميع الدول الأعضاء للتعاون والتنسيق الدوليين لمواجهة ما سوف تخلفه هذه الجائحة من تبعات اقتصادية واجتماعية، تتطلب منا في هذه اللحظة الحرجة والحاسمة مواجهة تلك التحديات والتحرك بسرعة لاتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لوضع الخطط الكفيلة باعتماد سياسات مالية ونقدية فعالة لتعزيز انتعاش الاقتصاد العالمي في أقرب وقت ممكن.

إن دولة الكويت وبسبب تفشي انتشار فيروس كوفيد 19 حول العالم شرعت في اتخاذ إجراءات لمجابهة الاثار السلبية الشديدة لهذه الجائحة وبالذات وما أصاب منها أسواق النفط العالمية من أجل العبور الآمن من هذه الازمة الصحية وإزالة الاثار الجانبية التي قد ترافق المرحلة المقبلة.

أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة،،

إن تعزيز التعاون والتنسيق فيما بيننا في المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية يسهم بلى أدنى شك في بناء جسور لعودة الثقة بمستقبل نظامنا الدولي.

إن دولة الكويت تؤكد على ضرورة التضامن والتآزر بين دول العالم من أجل مواجهة الخطر الحالي والمستقبلي، والاستعاضة عن الصراع والعزلة بالتكامل والوحدة بغية الوصول إلى استراتيجية تحقق أهداف وغايات التنمية البشرية لمجتمعاتنا ودولنا.

في الختام نتضرع إلى الله بأن يرفع عن العالم أجمع هذا الوباء وأن يحفظ بلداننا من كل سوء، وأن يبارك بجهود المخلصين في كل مكان لنتمكن من احتواء ومعالجة آثار هذه الجائحة المختلفة، متمنيا لكم جميعا الصحة والسلامة ولاجتماعنا هذا كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،